جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط

بيـــان

الدكتور/ كمال احمد الجـــنزورى

وزير التخطيـط

أمـام مجلس الشـــورى

عـن

الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

١٩٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦

وخطة السنة الاولى ٨٢ / ١٩٨٣

١٩٨٢/٦/١٢

جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط

السيد الدكتور الرئيس المجلس
السادة الاعضاء

أتشرف اليوم بالحديث عن الاطار العام للخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ وخطة السنة الاولى. ولعل من المفيد هنا في بداية استعراضنا للاطار العام للخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ أن نمعن النظر في الظروف التي لازمت جهود تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خلال السنوات الماضية ، ذلك أن النظرة المستقبلية ينبغي أن تستند الى تجارب الماضي بقدر ما تستند لظروف الحاضر واستشرافها لآفاق المستقبل وتأتي هذه الخطة في ظروف تكاد تختلف كلية عما مر بالخطط السابقة منذ بداية الأخذ بأسلوب التخطيط بوجه عام ، فقد كانت ظروف الحرب أو الاستعداد لها ملازمة للتنمية منذ الخمسينات وحتى منتصف السبعينات تقريبا . ولما حل السلم لم يقترن ذلك بتحرير الارض كاملة الا مع بداية هذه الخطة وقد فرضت الظروف السياسية والعسكرية أوضاعها على المجريات الاقتصادية بحيث لم تكن العوامل الاقتصادية هي المعيار الاول في التنمية . ولم تحدد العوامل الاجتماعية هي الأخرى باتجاه مصالح المواطنين بقدر ما كانت تحددها الامكانيات المتاحة .

واذا كانت الهياكل الاقتصادية والاوضاع التنظيمية والاجتماعية التي سادت خلال حقبة السبعينات وكذلك القضايا التي أوجدتها الظروف والتصرفات وما اتخذ حيالها من سياسات هي الارضية التي تبنى عليها التنمية خلال المرحلة القادمة فانه يلزم في البداية اعطاء فكرة سريعة عن تلك الهياكل والاوضاع والعناصر الرئيسية التي أثرت وما زالت تؤثر على المسار وما تحتويه من عناصر قوة ومن

الاقتصاد القومى والتى يلزم التأكيد عليها واستغلالها من أجل دفع التنمية ، أو عناصر ضعف أو سلبيات تراكمت عبر السنوات الماضية لايجاد الحلول لها اما بايقاف أثرها أو تحييدها أو تحويلها بالكامل أو بعضها الى عناصر دفع . فقد كان لحقبة السبعينات الأثر المتميز على الاقتصاد المصرى اذ مر خلالها فى ظروف الندرة الشديدة والوفرة النسبية معا . ولا يعنى هنا الوفرة الحقيقية أو المستقرة وهو مما يطلق عليه اقتصاديات الوفرة ولكن المقصود هو الانتقال من مرحلة القصور الشديد فى الانتاج عن أن يقابل الاحتياجات فى الوقت الذى لا تتوفر فيه موارد خارجية تمكن من تعويض هذا القصور بالاستيراد ، وفى المدخرات المحلية عن أن تمول حجما مناسبا من الاستثمار ، وفى الاستهلاك الذى ابتلع أغلب المدخرات المحلية ولم يعكس أى زيادة حقيقية فى مستوى المعيشة بل بالعكس كان يمثل فى بعض السنوات تراجعا حقيقيا عن هذا المستوى .

ومن ثم كان الانتقال من تلك المرحلة الى مرحلة الاتجاه نحو الاستقرار وزيادة الانتاج بمعدلات تفوق ٨ ٪ سنويا فى المتوسط وزيادة المدخرات المحلية الى قدر يحقق الانطلاق فى تنفيذ حجم متزايد من الاستثمار وتوفير موارد بالعملات الاجنبية تمكن من مجابهة فجوة الانتاج بالاستيراد وزيادة مستوى المعيشة زيادة حقيقية . كل ذلك كان يمثل بحق وفرة نسبية انهت الندرة الشاملة ولكنها لم تكن الوفرة الاقتصادية التى ما زال تحقيقها يحتاج الى سنوات اخرى ولا تتم الا بتكثيف الانتاج والانتاجية .

وقد كان مسار الاقتصاد فى الفترتين واضحا على حركة المتغيرات الاقتصادية وكانت ردود الافعال المترتبة على تلك الحركة وعلى التصرفات الاقتصادية والمالية التى انتقلت من التشاؤم الشديد الى التفاؤل المفرط كان لكل ذلك اثره على المسار بوجه عام • واجتاز الاقتصاد مرحلة الندرة باعتماد أكثر على الخارج وعندما استشعر سبل التطور كان التفاؤل المفرط داعيا الى استخدام الموارد بأكثر من طاقاتها وكانت الدعوة الى الاصلاح ترتكز على البنية الهيكلية والخدمية ، وهو أمر وجد مبرره لتهيئة المناخ المناسب للتنمية وللارتفاع بطاقة الاستيعاب ولجذب رأس المال الاجنبى ولكن انتاج القطاعات السلعية كان يندفع بمعدلات تقل عن معدلات التنمية ولا سيما الخدمات الانتاجية فتطور هيكل الانتاج لصالح الخدمات بصفة عامة • وزادت الدخول تبعا لذلك وشكلت مع الدخول الوافدة من الخارج ، ومع زيادة معدلات الاستثمار المعتمد فى جزء منه على القروض الاجنبية ، ضغطا مستمرا على الانتاج المحلى محدثة فجوة كان لا سبيل الى سدها الا بتزايد الواردات •

وجدير بالذكر أن التحدى الحقيقى الذى واجه الادارة الاقتصادية فى تلك الفترة هو حسن استغلال الموارد ، والتحديد الافضل للأولويات القومية ، والعمل على انجاز المشروعات بأسرع وقت ، وتحقيق عدالة التوزيع وهى أمور ان لم تواجه بحسم فى تلك الحقبة فهى ولا شك محل استراتيجية هذه الخطة وسياساتها الاساسية •

السيد الدكتور رئيس المجلس

السادة الاعضاء

يمكن ابراز اهم السمات التى تميزت بها المرحلة السابقة على هذه الخطة مباشرة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١) والتى تشكل ارضية للانطلاق الاساسى منها وقد سجلت هذه الفترة محاولة للارتقاء بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاستعواض التباطؤ فى النمو الذى حدث فى السنوات الاولى للسبعينات وعلاج تدهور المرافق والهياكل الاساسية من اجل رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى وتهيئة المناخ لظروف افضل للتنمية وتشجيع المال العربى والاجنبى للمشاركة فى تنمية الاقتصاد الوطنى واستقطاب التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص للعمالة للاعداد المتزايدة من السكان الذين يدخلون سوق العمل .

وجدير بالذكر ان الارقام التى توافرت عن هذه الفترة تعتمد اساسا على الاسعار الجارية وتم تكميشها فى السنوات المختلفة باساليب قد لا تكون موحدة الامر الذى ادى الى تباين الارقام فى الاسعار الثابتة عن ذات السنة او بين سنة واخرى بسبب طريقة التكميش او الاعتماد على بيانات او ارقام قياسية قد لاتكون كاملة او دقيقة او مفصلة بالشكل الذى يؤدى الى دقة التقدير ، الا ان النتائج تتفق على ان التنمية كانت نشطة وان معدلات النمو كانت مرتفعة .

ويقوم التخطيط فى المرحلة الحالية باجراء مسح كامل للبيانات عن الفترة المشار اليها مستهدفا بيان حقيقة النمو وهيكله ، ويأمل ان تظهر نتائج هذا العمل فى القريب .

ومع ذلك فقد تراوح معدل النمو السنوى الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة بين ٨٪ ، ١٠٪ ، وكان نمو القطاعات السلعية بين نحو ٦٪ ، ٨٪ ، وقطاعات الخدمات الانتاجية بين نحو ١٢٪ ، ١٥٪ ، اما الخدمات فكانت تنمو

بمعدل يتراوح بين ٨٪ ، ١٠ ٪ .

هذا وقد كان معدل نمو الناتج للقطاعين الرئيسيين فى مجموعة القطاعات السلعية وهما قطاعا الزراعة والصناعات الاستخراجية والتحويلية أقل من معدلات النمو المحققة فى القطاعات الخدمية ، فمثلا لم يتجاوز معدل نمو الزراعة والصناعة عن ربع ونصف معدل نمو قطاع النقل والمواصلات ، هذا مع ملاحظة أن جزءا من الانتاج الصناعى للقطاع العام لم يترتب على انتاجه تصريف بالسوق المحلى او التصدير نتيجة منافسة المنتجات الصناعية الاجنبية للمنتجات المحلية مما أدى الى زيادة حجم المخزون السلعى فى القطاع العام الصناعى .

وبالنسبة للانتاج الزراعى فقد شهدت هذه الفترة وجود اختناق يتمثل فى عدم زيادة الفائض الزراعى المعد للتسويق خارج القرى او المعد للتسويق الداخلى والتسويق الخارجى بما يتلائم مع حجم النشاط الاقتصادى وزيادة الدخول النقدية وما تبعها من تطلعات استهلاكية وتغير فى أنماط هذا الاستهلاك ، او بالاحرى برزت الاختناقات التالية :

- لم يزد الفائض من السلع الغذائية المعد للتسويق لاهل المدن الذين يتزايد عددهم والذين يعملون فى الانشطة الاقتصادية الاخرى غير الزراعة بشكل يتناسب مع احتياجاتهم الاستهلاكية .
- لم تزد المواد الاولية اللازمة للصناعات المحلية ومن هنا واجهت بعض الصناعات المحلية بعض الصعوبات وسجل انتاجها نموا ضعيفا كما هو الحال فى الصناعات الغذائية .
- انكمش الحجم الحقيقى للصادرات الزراعية وارتفع الحجم الحقيقى للواردات من السلع الغذائية .

من المعروف انه ينبغى المحافظة على الصلة بين القطاعات الاقتصادية على أساس توفير الاحتياجات المتبادلة بينها ومن أمثلة هذه الصلات التشابك بين قطاعى الزراعة والصناعة اذ يمد الاول الثانى بمستلزمات انتاجية الرئيسية والعكس صحيح فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة باحتياجاته من المستلزمات الضرورية وايضا من السلع الاستثمارية • ومن ثم فان أى قصور فى احد القطاعين عن مواجهة متطلبات القطاع الاخر يترتب عليه اختناقات وطاقات عاطلة • كذلك فقد يؤدى الضغط على احمال الكهرباء الى عدم القدرة على توفير الاحتياجات بصفة منتظمة خصوصا فى أوقات الذروة الامر الذى يؤثر بالتالى على عدم امكانية الوفاء بالبرامج الانتاجية المقررة •

كذلك تجدر الاشارة الى زيادة الاعتماد على الخارج وتدبير قسط كبير من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد لم يتم ذلك خلال هذه الفترة وحدها بل فيما بين بداية ونهاية العقد المشار اليه ، فقد ارتفعت نسبة الاعتماد على الخارج فى تدبير احتياجاتنا من السلع الاساسية ارتفاعا كبيرا مثل القمح والذرة والفول والعدس والزيوت النباتية واللحوم والدواجن •

اما بالنسبة للسكر فبعد ان كنا مصدرين له اصبحنا نستورد منه قدرا كبيرا •

هذا بالاضافة الى تزايد الاستيراد من السلع الوسيطة والاستثمارية •

وطبيعى الا يكون التعرض لمواطن الاختلالات الهيكلية محلا للتفصيل فى هذا الموضع ، ومع ذلك يجب ان نورد امثلة عنها حتى يمكن

التعرف على طبيعة القضايا التى سوف تعطيها هذه الخطة عنايتها من اجل تحقيق الترابط والتكامل المنشود والحرص على عوامل التوازن الداخلى اذ من المعروف ان عدم احداث هذا التوازن يساعد على التضخم بمعدلات تؤثر على محدودى الدخل وهو ما حدث خلال تلك المرحلة حيث ظلت الاسعار ترتفع بشكل متوال ٠ وقد واجهت مصر ذلك من خلال نظام الدعم والتوزيع المقنن للسلع التموينية والذى ارتفع حجمه الى نحو ٢ مليار جنيه ٠ هذا بخلاف الدعم المستتر للطاقة والذى يقدر بنحو ٣ مليار جنيه كما واجهت عدم التوازن الداخلى عن طريق رفع الاجور والمرتبات وزيادة الاستيراد من الخارج ٠

وشهدت هذه المرحلة توسعا فى حجم الاستثمار الثابت حيث نفذ خلالها نحو ١٦٫٨ مليار جنيه بسعر السوق الجارى بمتوسط سنوى نحو ٣٫١ مليار جنيه ونسبة تصل الى نحو ربع الناتج القومى الاجمالى فى بعض السنوات ٠ وقد وزع هذا الحجم من الاستثمار الثابت بين قطاعات الاقتصاد الوطنى المختلفة على النحو المبين فى الجدول (١) ٠

جدول (١)

اجمالى الاستثمار الثابت خلال الفترة ٧٧ - ١٩٨٢/٨١

موزعة بين القطاعات الاقتصادية

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	القيمة	التوزيع النسبى %
القطاعات السلعية :	٨٣٥٣ر٨	٤٩ر٦
الزراعة	١٥٠٦ر٣	٩ر٠
التعدين والصناعات التحويلية	٤٦٧١ر٦	٢٧ر٧
البترول ومنتجاته	٤٣٧ر٤	٢ر٦
الكهرباء	١١٨٥ر٧	٧ر٠
التشييد	٥٥٢ر٨	٣ر٣
قطاعات التوزيع :	٤٤٠٢ر٨	٢٦ر٢
النقل والمواصلات والتخزين	٣٩١٥ر٢	٢٣ر٣
التجارة والمال	٤٨٧ر٦	٢ر٩
قطاعات الخدمات :	٤٠٨٠ر٠	٢٤ر٢
الاسكان	١٦٩٢ر٤	١٠ر١
المرافق العامة	١٠١٦ر٧	٦ر٠
الخدمات	١٣٧٠ر٩	٨ر١
الجملة	١٦٨٣٦ر٦	١٠٠ر٠
مطروحا قيمة الارض	٢٤٢ر٠	
مجموع التكوين الرأسمالى الاجمالى	١٦٥٩٤ر٦	
يوزع بين : القطاع العام	١٣٤١٩ر٥	
القطاع الخاص	٣١٧٥ر١	

ويلاحظ ان حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة فى القطاع العام قد بلغت نحو ١٣٫٤ مليار جنيه اى مانسبته ٨٠٫٩٪ من المجموع الكلى للاستثمار الثابت المنفذ فى الاقتصاد القومى ، بينما بلغ حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة فى القطاع الخاص ٣٫٢ مليار جنيه بنسبة ١٩٫١٪ . هذا وقد بلغت نسبة الاستثمارات المنفذة فى القطاعات السلعية ٤٩٫٦ من المجموع الكلى للاستثمارات الثابتة المنفذة بينما بلغت هذه النسبة فى قطاعات التوزيع ٢٦٫٢ وفى قطاعات الخدمات ٢٤٫٢ . كذلك يلاحظ ان قطاع التعدين والصناعات التحويلية قد نفذ مانسبته نحو ٢٧٫٧٪ من المجموع الكلى للاستثمارات الثابتة المنفذة ، بينما لم ينفذ قطاع الزراعة الا نسبة صغيرة بلغت ٩٪ .

ولما كان الاستثمار مقيما بالاسعار الجارية فلا يغيب عن البال ان الاسعار التى زادت بمعدلات كبيرة خلال الفترة قد امتصت جزءا من هذه الاستثمارات . كذلك يجب الاشارة الى ان الانفاق الاستثمارى على الابنية والتشييدات عندما يتجاوز طاقة التنفيذ فى قطاع التشييد يؤدى الى ارتفاع التكلفة الاستثمارية ، بالاضافة الى خلق نقط اختناق تشييدية اخرى ابرزها القصور فى تحسين المستوى الفنى المطلوب والتأخير فى مواعيد التنفيذ .

أما بالنسبة للعمالة فقد زاد عدد المشتغلين خلال الفترة من ١٩٧٧ الى ١٩٨٢/٨١ بنحو ١٩١٩٫١ الف مشتغل اى بمتوسط سنوى ٤٢٦٫٥ الف مشتغل ولكن معظم هذه الزيادة قد نتجت من قطاعات الخدمات والتوزيع العامة والخاصة اذ زاد عدد المشتغلين فى قطاعات الخدمات بنحو ١٠٢٧٫٧ الف مشتغل اى مانسبته ٥٣٫٦٪ من مجموع

الزيادة فى عدد المشتغلين خلال تلك الفترة ، وبلغت تلك الزيادة فى عدد المشتغلين فى قطاعات التوزيع ٢٦٨ر٩ الف مشتغل بنسبة ١٤ ٪ ، وبلغت الزيادة فى عدد المشتغلين فى قطاعات الخدمات والتوزيع معا ١٢٩٦ر٦ الف مشتغل اى مانسبته ٦٧ر٦٪ من مجموع الزيادة المحققة فى عدد المشتغلين ، بينما لم يزد عدد المشتغلين فى القطاعات السلعية الا بنحو ٦٢٢ر٥ الف مشتغل ونسبة ٣٢ر٤٪

السيد الدكتور رئيس المجلس
السادة الاعضاء

على الرغم من الزيادة الكبيرة للموارد المالية بالعملات الأجنبية خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١ والناتجة من صادرات البترول ومن ايرادات السياحة ومن تحويلات العاملين المصريين فى الخارج ، فأن تكلفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة المذكورة كانت عالية ، انعكس ذلك فى عجز ميزان المدفوعات الجارى وزيادة فى المديونية الخارجية تجاه العالم الخارجى وأصبح استيرادنا أكثر حجما من صادراتنا بنسبة كبيرة عن ذى قبل الأمر الذى ظهر فى تزايد احتياجات الاقتصاد المصرى من العملات الصعبة لتمويل العجز الجارى فى ميزان المدفوعات ، والذى يرتفع الى نحو ٢ر٠ مليار جنيه خلال عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ ٠

وفيما يختص بسياسة الانفتاح فلا شك أن لها ايجابيات ، اذ نتج عنها زيادة استثمارات القطاع الخاص ، فبلغ حجم الاستثمارات الثابتة فى هذا القطاع خلال ١٩٧٧ ـ ١٩٨٢/٨١ نحو ٤ر٠ مليار جنيه أى بمتوسط سنوى قيمته ٨ر٠ مليار جنيه فى المتوسط ٠

وما كان لمعدل النمو السنوى فى الاقتصاد المصرى ان يتحقق بدون تلك السياسة ولو ان ذلك النمو كان فى صالح القطاعات غير الانتاجية اكثر مما كان فى صالح القطاعات الانتاجية ، كما اسهمت سياسة الانفتاح

فى تشغيل عدد من العاملين ولو أن هذا العدد ليس كبيرا حيث أن الكثافة الرأسمالية فيها عالية ، وفوق هذا وذاك استجابت بعض رؤوس الاموال الاجنبية المقترنة بالتكنولوجيا ولو أنها رؤوس أموال قليلة وغير مقترنة بتكنولوجيا عالية .

. ومن ناحية أخرى فان هذا الاستثمار ، قد اتجه بعضه الى صناعات سلع الاستهلاك أساسا ، كما تركز البعض الآخر فى زيادة عدد المنشآت العالية بشتى أنواعها والتى يقوم عملها الرئيسى على تمويل التجارة الخارجية ولم تسهم بالنصيب المرجو فى تمويل الاستثمار عن طريق الاشتراك فى رأس المال أو الأقراض قصير ومتوسط الاجل الا مؤخرا .

وعموما فانه يمكن ابراز أهم سمات هذه الفترة فى تزايد الموارد المحلية جنبا الى جنب مع تزايد الموارد الخارجية زيادة كبيرة ، وعلى الرغم من ذلك فقد تزايد الاعتماد على الخارج فى مواجهة الاحتياجات من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية .

كما تتميز تلك الفترة بتحقيق معدلات نمو مقبولة بالمقارنة بمعدلات النمو التى تحققت فى المراحل الاولى من حقبة السبعينات وقد صاحب ذلك كله ظهور العديد من القضايا التى كان لها تأثيرها على الاوضاع الاقتصادية .

ويجب ان نذكر فى عبارات سريعة أهم عوامل القوة والضعف التى كان الاقتصاد المصرى يعمل من خلالها وقد لا تنفصل تلك العوامل عن بعضها البعض اذ قد يكمن فى بعض عوامل الضعف عوامل قوة . وكان من بين عوامل الضعف ما يلى :

<u>الاوضاع الانتاجية الهيكلية</u> : اذ قصر الانتاج السلعى فى القطاعين الرئيسيين الزراعة والصناعة عن توفير الاحتياجات من الاستهلاك النهائى

او الوسيط . الامر الذى انعكس على تراكم المخزون فى بعض الاحيان وايضا تزايد الاستيراد . وقد يرجع ذلك الى عوامل قد تتعلق بالامكانيات المتاحة كما هو الحال فى الانتاج الزراعى المحدود بمساحة وموارد مائية وهيكل محصولى متفق عليه او قد يكون ذلك بسبب اهمال عناصر الصيانة والاحلال او التأهيل او تخلف التكنولوجيا المستخدمة . أو قصور الطاقة المحركة أو قصور فى اجهزة التشييد ذاتها . وهذه العوامل مجتمعة كانت فى المرحلة الماضية تفرض قيودا على التطور وتشكل اختلالات هيكلية . ومن ثم يصبح اصلاح هيكل الانتاج السلعى اساسا عنصر الدفع الرئيسى للتنمية خلال المرحلة القادمة .

تخلف البنية الهيكلية : حيث كانت من العوامل التى أثرت على تطور الطاقة الاستيعابية وحدت من تنفيذ الاستثمارات او الاستخدام الافضل للطاقات النظرية للمشروعات . وقد وجه الاهتمام الكبير لهذه النواحى خلال المرحلة الماضية واصبحت الطاقة الاستيعابية الان أقدر على تلبية احتياجات التنمية سواء فى تنفيذ المشروعات او فى تشغيلها وحتى لاتتباعد مرة اخرى الاحتياجات عن الامكانيات فيظل هناك ربط قوى بين الاحتياجات وتطوير البنية الهيكلية بما يتلاءم معها .

تزايد العجز الجارى فى ميزان المدفوعات : حيث يعتبر من العناصر التى تفرض قيودا على التنمية واذا كان هذا العجز استمر خلال الحقبة الماضية رغم تزايد امكانيات التصدير المنظور وغير المنظور وعلى الاخص فى السنوات الاخيرة فان التخلص منه ان تم مع بقاء الهيكل الحالى للتصدير لايفرض العلاج الحاسم للمشكلة اذ يظل الاقتصاد حساسا للغاية فى مواجهة الظروف الطارئة الخارجية والمحلية .. وذلك بسبب اعتماد التصدير على البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين فى الخارج . وقد شهدت السنة الاخيرة خللا بين التقديرات والواقع نجم عن تأثر البترول بالانخفاض العالمى للاسعار وقناة السويس بحركة البترول وايضا تقلبات العملات الخارجية والسياحة وتحويلات المصريين بظروف طارئة محلية فى الغالب .

القوة العاملة : حيث كان لها خلال الحقبة الماضية آثارها الايجابية والسلبية على التنمية الاقتصادية

فقد تعرضت بعض التخصصات لعوامل جذب محلية وخارجية تفوق امكانياتها المتاحة ، وبغض النظر عن توفر القوة العاملة بسبب تزايد السكان فقد ظهرت ندرة شديدة محلية فى بعض التخصصات كانت عامل حد لتطور بعض الانشطة وفى ذات الوقت سادت انواع البطالة المقنعة والمعلنة واختل المعروض بالنسبة للطلب خاصة وان جذب الخارج للقوى العاملة المتخصصة والماهرة استمر بتزايد خلال النصف الاخير من السبعينات .

وقد بات واضحا ان علاج المشكلة يحتاج الى اجراءات طويلة وأخرى عاجلة وان ضبط البرامج وسياسات القبول بمراحل التعليم المختلفة ينبغى ان يتم حسب الاحتياجات المنتظرة للتنمية فى الاجل الطويل ، وان ثمة برامج تدريبية مكثفة يعول عليها فى تدريب التخصصات وايضا للتدريب التحويلى .

التطورات المالية والنقدية والائتمانية : فلم تكن هذه التطورات فى صالح التنمية دائما خلال المرحلة الماضية ، بل ظلت آثار أوائل السبعينات تلقى بظلالها على تلك السياسات خلال النصف الثانى منها ، فالتمويل بالعجز كان قائما رغم تزايد الموارد السيادية وغيرها ، والتوسع النقدى كان يفوق بكثير معدلات النمو فى الناتج والائتمان كان يذهب الى مسارات مؤدية الى التضخم بطبيعتها ، وكانت أتجاهاته الى التنمية غير محددة ، وقد وضحت خلال المدة الماضية على الائتمان حدود قصوى ، الا ان الالتزام بها لم يكن كاملا ، ورغم ذلك فقد

شهدت المرحلة الاخيرة مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية المتعلقة بالتجارة الخارجية وايضا بسعر الصرف الخارجي اسهمت في تحجيم المشكلة ولكنها لم تضع العلاج في ظروف سيادة اختلالات هيكلية محلية وخارجية على النحو السابق الاشارة اليه .

الاسعار والدخول : لازمت حقبة السبعينات خاصة منذ سنة ١٩٧٤ قضية الاسعار والدخول وقد تراكمت آثارها عبر السنين وتفرعت في الكيان الاقتصادي حتى لا يرى موقع فيه الا وتأثر بها أيا كان هذا الموقع انتاجيا او خدميا . فقد لجأت الحكومة أمام تزايد الاسعار الى كبتها بعدة طرق بأعانات مباشرة أو بدعم ضمني أو بدعم مستتر عن طريق تقييد حركة الاسعار ذاتها او عدم النظر الى الفرس البديلة عند القياس او تحديد السعر . ولقد أدى الموقف من تحديد الاسعار في شركات القطاع العام الى ايجاد اختلالات في الهياكل التمويلية ومراكز السيولة لبعضها وتزايدت بالتالي الاعانات الموجهة لها أو امكانيات الشركات في تجويد الانتاج او الحفاظ على نوعيته بل ايضا ضعفت امكانياتها للوقوف امام المنافسة الخارجية في مجتمع مفتوح .

ولقد كانت الاسعار ذات جانبين بسبب استيراد التضخم او بسبب عوامل تضغط بثقلها على الكافة مستهلكين نهائيين او مستخدمين او تضغط بثقلها على الموازنة العامة او بكبتها ولا يطلق لها العنان في الزيادة فتضغط على امكانيات الوحدات الانتاجية في توليد الفوائض وهي فوق ذلك سمحت باختلاف في نمط الاستهلاك فزادت استهلاك عناصر استراتيجية بطبيعتها بسبب المحافظة على اسعارها . مع ان هذه العناصر ينبغي ان تكون محل الترشيد . وطبيعي ان يحدث الخلل السعري والتضخم معا اثره على الدخول فتتزايد وتتغير

توزيعاتها لصالح فئات دون أخرى وتظهر آثارها الاجتماعية على المجتمع وتبقى فئة ذات دخل محدود أو ثابت تظل الدولة تواليها رعايتها ايا كانت التكلفة في ذلك . وكانت تطورات الاسعار والدخول وما اتخذ حيالها من سياسات من أهم العوامل المؤثرة على المجريات الاقتصادية والاجتماعية معا .

الاوضاع المؤسسة والتنظيمية : كان تحديد الاولويات القومية والحرص على أن يتم التنفيذ طبقا للبرامج الاستثماريه المخططة دون تعويق من الامور التي شكلت حدودا على الحركة فقد ظلت مشروعات كثيرة مددا طويلة دون ان ينتهي تنفيذها لاسباب تمويلية او تنفيذية ووجه رأس المال الذى اتيح من الخارج في شكل قروض او مشاركة الى مسارات لم تكن افضل المسارات اتفاقا مع الاولويات القومية . كذلك فقد اصبحت النواحي الادارية والتنظيمية في التشغيل سواء في القطاع الخاص من العناصر المؤثرة على الارتفاع بالانتاج والانتاجية في ذات الوقت ، كذلك ظلت التشريعات والقواعد الحاكمة للتصرفات في القطاعين العام والخاص قاصرة عن تلبية احتياجات التطور غير انه يهم الاشارة الى ان المرحلة الماضية شهدت اتجاهات اصلاحية في المجالات المتقدمة الذكر . وينبغي ان تدعم ويتم التركيز عليها في المرحلة القادمة من اجلا الارتفاع بالانتاجية وتطوير الاداء كأساس لحل قضية التطور والتنمية بوجه عام .

السيد الدكتور رئيس المجلس
السادة الاعضاء

والان فى ظروف السلم والتحرر ثمة اسلوب جديد ، يفرض نفسه ، يعتمد على جدة وجدية المرحلة المقبلة . فقد ثبت ان التنمية أيا كانت معدلاتها تعتبر ركيزة الصمود وأداته . وان القضية الاقتصادية لم تكن فى يوم من الايام واضحة وضوحها الحالى فليس هناك حل يسبق زيادة الانتاج وزيادة الانتاجية معا ففى ذلك تدعيم للاعتماد على الذات واسهام الى حد كبير فى تحقيق عدالة التوزيع ، لانه عندما يتم فى اطار حركة حقيقية للتنمية يصبح اسهل بكثير من ان يتم فى ظروف بطء الحركة أو التجمد .

الدعائم والركائز الاساسية للخطة الخمسية :

ان تهيئة المناخ للعمل الجاد ، واقتناع الناس بالمشاركة فى التنمية فى ظل نظام ادارى ناجح ، انما يمثل الخطوة الاولى على الطريق الصحيح ، ولان معطيات الهيكل الاقتصادى القائم هى التى تشكل ارضية الحركة والانطلاق بما فيها من ايجابيات وما عليها من سلبيات ، وان اهداف المستقبل البعيد تحدد اتجاه الحركة بحيث تكون الخطة الخمسية مرحلة اساسية للوصول الى تلك الاهداف ، فبكل المعايير لا يمكن ضمان تنمية سليمة الا اذا تأسس التخطيط على الواقع وعلى بيانات تعبر عنه ، وأن يكون شاملا بمعنى ان يحقق الترابط الصادى بين حركة المتغيرات الاقتصادية والقطاعات والانشطة المختلفة فى اطار التطور الاجتماعى المناسب .

لهذا تستند الدعائم الاساسية لتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المرحلة القادمة على ما يأتى :

- ان جوهر التخطيط يكمن في توفير وضمان الترابط والتشابك والتكامل بين القطاعات والمتغيرات وفي وضع الاولويات القومية وفي اختيار المشروعات واماكن توطينها وفي التنفيذ وفي ضبط التشغيل ومن ثم فان اول ما ينبغي ان يميز التخطيط في مرحلته المقبلة ان يصبح الترابط والتشابك والتكامل بين العناصر المادية والبشرية وفيما بين كل منها حقيقة يعتمد عليها الأداء في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية .

- وجدير بالذكر ان التخطيط بقدر حاجته ان يكون كذلك ، فان حاجته كبيرة الى الاعتماد على بيانات ومعلومات دقيقة وتفصيلية ، وهو أمر يحتاج الى وقفة ومراجعة ، ذلك ان الكثير من البيانات المتاحة فقدت اعتمادها على مصادرها الاصلية او صدرت لمناسبات محدده ولم تعط صفة الاستمرارية ولم تدقق بالشكل الذى يخدم اغراض التخطيط الشامل خاصة في فترة اعتماد التخطيط على الاجماليات . وعلاج ذلك اصبح ضرورة خاصة وانه يحتاج الى اسلوب تخزين سليم وتدفق مناسب بين مصادر البيانات واماكن استخدامها سواء بين الأجهزة بعضها أو داخل تلك الأجهزة .

- لذلك فقد تطرق التفكير عند اعداد هذه الخطة الى جدل أثير عند بداية التخطيط في نهاية الخمسينات ، هل نبدأ بتحسين البيانات أم يتم التحسين جنبا الى جنب مع العمل في اعداد الخطة على ان تحسن الارقام والنتائج في الخطط السنوية طالما كانت ملتزمة بالاهداف والمعدلات المرسومة لها . وطبيعي ان يؤخذ بالرأى الثانى ويستمر التخطيط وفي ذات الوقت يتم العمل على تحسين الاوضاع البيانية وهو أمر لن يكون بذات مشقه الماضي لوجود الاساس له .

ويمكن ايجاز تلك الركائز التى تقوم على اساسها الخطة الخمسية للسنوات ٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧ على النحو التالى :-

- الاستمرار فى تحقيق معدلات عالية للنمو تتجاوز المعدلات الحالية للزيادة السكانية بما يحقق رفعا لمستوى معيشة الافراد ومعدلات لا تقل عن ضعف النمو السكانى مع التركيز فى نفس الوقت على اتاحة الفرصة لتحقيق معدل ملائم ومتزايد من الادخار الوطنى بحيث يجعل عملية التنمية ذاتها متصلة ومضطردة .

- ان تستند التنمية بشكل رئيسى على الاهتمام بالقطاعات السلعية وخاصة قطاعى الزراعة والصناعة من حيث حجم الاستثمار الذى يخصص لهما ، وانه لمما يؤيد هذا الاتجاه ان هذه القطاعات اكثر قدرة من غيرها على توفير فرص عمل اكثر للقوى العاملة المتزايدة .

- وتتصل بتدعيم القطاعات السلعية ويتكامل معها تدعيم قطاعات البنية الاساسية وكذلك تنمية القطاعات التى تشير المتابعة فى السنوات الماضية الى احتمال وجود اختناقات بها على نحو يترتب عليه تعويق تنفيذ الخطة واحباط نتائجها ونشير بوجه خاص فى هذا الصدد الى قطاعى الطاقة والتشييد .

- ان التنمية المادية لا يمكن تحقيقها بالشكل المنشود ما لم تقترن باحداث تنمية حقيقية للموارد البشرية ممثلة فى تخطيط القوى العاملة والتدريب . ومع التسليم بان المشكلة السكانية تحتاج الى علاج على المدى الطويل يستهدف خفض معدلات النمو السكانى بصورة ملائمة ، فان من الضرورى الاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة ورفع كفائتها بدءا من تخطيط التعليم الى دعم اساليب التدريب المختلفه بابعادها الزمنية

المتعدده • ان هذا التدريب علاوة على اسهامه فى دفع عملية التنمية يعتبر دون شك من عوامل رفع مستوى معيشة الفرد بزيادة انتاجيته وفتح مجالات العمل امامه •

- ان مشكلة الاسكان قد بدأت تأخذ ابعادا تهدد بأخطار اجتماعية كبيرة على نحو يجعل من الضرورى ان تؤخذ فى الاعتبار كاولوية عالية فى اطار سياسة اسكان مخططة • وليس هناك مناص من تخصيص طاقات استثماريه ملائمه بهدف تخفيف حدة تلك المشكلة فى المدى المنظور • ويرتبط بذلك ضرورة العمل على تعديل انماط الاسكان وتحديث قضية التشييد بما يلائم ظروف التنمية ومتطلباتها •

- البدء فى تصحيح العجز المزمن فى ميزان المدفوعات والذى ترتبت عليه زيادة المديونية قبل العالم الخارجى على نحو يجعل عبء هذه الديون فى حد ذاته معوقا لجهود التنمية • وعلاج هذا الوضع يستلزم وضع سياسات للتخلص من هذا العجز •

وفى اطار هذه الركائز فان خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من ٨٣/٨٢ الى ١٩٨٧/٨٦ تولى اهتماما كبيرا للاعتبارات التالية :

- ان ظروف نقص طاقاتنا الاستثماريه ، وما ساد فى بعض الاحيان من قصور فى دراسات الجدوى للمقترحات الاستثماريه الجديدة ، ومن وجود طاقات معطله ومن اختلال فى الترابط بين المشروعات ومن نقص فى انتاجية المشتغل ، كل ذلك يدعو الى اعطاء اهمية متزايدة لزيادة الانتاجية لان تحقيق ذلك من شأنه زيادة الانتاج بنسبة

اكبر من زيادة الاستثمار وزيادة الاجور زيادة حقيقية وصحية ، والاسهام مساهمة فعلية فى علاج التضخم ومواجهة العجز فى ميزان المدفوعات. لقد اصبح التركيز فى المرحلة الحالية على هدف زيادة الانتاجية ضرورة حتمية لعلاج اقتصادنا بعد طول تعثر ، ومع ظروف الانفتاح على العالم الخارجى . وفى هذا السبيل فلا مناص عن :

- الاهتمام بتدقيق دراسات الجدوى للقطاع العام للتأكد من اقتصاديات المقترحات الاستثمارية وتمشيها مع الاهداف والاولويات التى تتضمنها الخطة .
- التأكد من كفاءة تنفيذ الاستثمار وانخفاض تكلفته.
- كفاءة التشغيل وما ينطوى عليه ذلك من دقة اختيار الاسلوب التقنى والادارة الجيده .
- تقليل الفاقد فى جميع مراحل العملية الانتاجية .
- توزيع الانتاج ودعم دراسات السوق تلافيا لتراكم المخزون السلعى .

- ان تخطيط القوى العاملة لا بد وان يستند الى احتياجات التنمية من مختلف المستويات والمهارات وفى شتى القطاعات. ولا يتأتى ذلك الا من خلال توجيه التعليم والتدريب الى المجالات الفنيه والتكنولوجية بدرجات اعلى من ذى قبل ، وربط ذلك كله باهداف الخطة واحتياجاتها من قوة العمل .
- اعادة النظر فى اسلوب ادارة القطاع العام لزيادة كفاءته الانتاجية وتخفيض اعانة سد العجز التى تتحملها الموازنة العامة للدولة ، وثمة اساليب متعدده فى هذا الصدد تتعلق بالادارة والسياسة السعرية .

- ان علاج العجز المزمن والمتزايد فى ميزان المدفوعات يحتاج الى مجموعة متناسقة من الاجراءات والسياسات سواء بالنسبة لاختيار المشروعات الجديدة أو المشروعات القائمة فضلا عن ترشيد الاستيراد والاستهلاك وكفاءة استخدام القروض الخارجية والعمل على زيادة المدخرات . وغنى عن البيان ان العمل على تزايد المدخرات المحلية وايجاد أوعية ادخارية ملائمة والحد من تزايد الاستهلاك زيادة غير مبررة يعتبر خطوة أولى لمعالجة عجز ميزان المدفوعات فى المدى المتوسط والطويل . ويرتبط بزيادة المدخرات العمل على ضغط العجز الجارى فى الموازنة بحيث يتم ضغط الزيادة فى الانفاق غير الضرورى وترشيد الدعم وتحسين فعاليته .

- تشجيع الاستثمار الوطنى الخاص والعربى والاجنبى ، وكذلك ترشيد استخدام القروض والمنح الاجنبية باعتبارهما من المصادر الاساسية فى استكمال قصور المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار مع توجيههما الى الاستثمار فى المجالات الانتاجية وما يتصل بها طبقا لمعايير وأولويات الخطة .

جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط

السيد الدكتور رئيس المجلس

السادة الاعضاء

تتكون موارد الاقتصاد المصرى من الناتج المحلى الاجمالى ومن الواردات من السلع والخدمات . ويقدر لهذه الموارد أن ترتفع خلال الخطة الخمسية القادمة من نحو ٢٨٧٤١ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٣٩٩٥٠ مليون جنيه بمعدل زيادة ٦ر٨ ٪ فى السنة فى المتوسط . ويسجل الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق الثابت لعام ١٩٨٢/٨١ معدل زيادة سنوى ٨ ٪ فى المتوسط ليصل الى نحو ٣٠٤١٥ر٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ من حجم قيمته ٢٠٧٢٦ر٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ .

وتبلغ الزيادة فى الناتج السلعى نحو ٥٣٦٦ر٥ مليون جنيه أى ما نسبته نحو ٥٩ر٤ ٪ من مجموع الزيادة المستهدفة فى الناتج المحلى الاجمالى فى تلك الخطة . وستنمو قطاعات الانتاج السلعى - فى مجموعها - بنحو ٨ر٦ ٪ سنويا ، كما يقدر أن يبلغ معدل النمو فى قطاعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية بنحو ٩ر٨ ٪ ، وفى قطاع

وفيما يختص بالواردات من السلع والخدمات فسوف تسجل زيادة عادية حيث سترتفع من نحو ٨٠١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٩٥٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، بمعدل زيادة سنوى ٣ر٥٪ فى المتوسط . ونتيجة لذلك سينخفض اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج مقاسا بمعدل الاستيراد أى نسبة الاستيراد من السلع والخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٣٨ر٧ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٣١ر٣ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

وفيما يختص بالواردات السلعية فقد هدفت الخطة الخمسية الى زيادة تلك الواردات من نحو ٦٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٨٠٢٠ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ٤ر٣ ٪ ، على أن تزداد الواردات الاستهلاكية من نحو ٢٠٥٠ مليون جنيه الى ٢٣٢٠ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ٢ر٥٪ والواردات الوسيطة من نحو ٢٤٥٠ مليون جنيه الى ٣١٢٥ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ٥٪ والواردات الاستثمارية من نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه الى ٢٥٧٥ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ٥ر٢ ٪ . وبذا تصبح الاهمية النسبية لمجموع الواردات السلعية من نحو ٦ر٧٠ ٪ الى ٥ر٧١ ٪ وبينما تنخفض الاهمية النسبية للواردات الاستهلاكية من نحو ٣ر٢٢ ٪ الى ٧ر٢٠ ٪ ترتفع الاهمية النسبية للواردات من السلع الوسيطة من نحو ٦ر٢٦ ٪ الى ٩ر٢٧ ٪ ومن السلع الاستثمارية من نحو ٧ر٢١ ٪ الى ٩ر٢٢ ٪ وذلك من المجموع الكلى للمدفوعات الجارية .

وبالنسبة للصادرات السلعية والخدمية فلقد استهدفت الخطة الخمسية أن تنمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل أعلى من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، بينما تنمو الواردات من السلع والخدمات بمعدل أقل من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، اذ أن الناتج المحلى الاجمالى سينمو بمعدل سنوى قدره ٨ ٪ ، والواردات من السلع والخدمات بمعدل سنوى ٣ر٥ ٪ وتنمو الصادرات من السلع والخدمات بمعدل زيادة سنوى ٩ر٢ ٪ فى المتوسط ، اذ ستزداد من نحو ٥٤١٠ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٨٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، وبذلك سيرتفع معدل التصدير أى نسبة التصدير من السلع والخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢٦ر١ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٢٧ر٦ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ .

وقد استهدفت الخطة الخمسية زيادة الصادرات السلعية من نحو ٣٥٢٠ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٥٨٧٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بمعدل زيادة سنوى ١٠ر٨ ٪ ، على أن تزداد فى البترول الخام ومنتجاته من نحو ٢٠٧٠ مليون جنيه الى ٣٧٠٠ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ١٢ر٣ ٪ وفى الصادرات الصناعية من نحو ٤٥٠ مليون جنيه الى ٧٥٠ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ١٠ر٨ ٪ . وبذا سترتفع الاهمية النسبية لمجموع الصادرات السلعية من نحو ٤٩ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٥٤ر٨ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ كما ترتفع الاهمية النسبية لصادرات البترول ومنتجاته من نحو ٢٨ر٨ ٪ الى ٣٤ر٥ ٪ والصادرات الصناعية من نحو ٦ر٣ ٪ الى ٧ ٪ . وقد تقررت هذه الزيادة فى الصادرات السلعية على أساس أن نجاح الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة انما يتوقف فى المقام الاول على الزيادة فى كل من الانتاج والتصدير .

وفى ضوء استهداف زيادة نمو الصادرات وخفض نمو الواردات فمن المتوقع أن ينخفض العجز فى ميزان المدفوعات الجارى من ٢٠٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٥٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ كما تنخفض نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٩ر٨ ٪ الى نحو ١ر٧ ٪ فيما بين السنتين المذكورتين ٠

كما يقدر أن ينخفض العجز فى الميزان السلعى والخدمى - معا - من نحو ٢٦٠٤ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ١١٣٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ، بمعدل سنوى ١٥ر٣ ٪ ، كما تنخفض نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق من نحو ١٢ر٦ ٪ الى نحو ٣ر٧ ٪ ٠

ويقدر أن يزداد الفائض فى ميزان عوامل الدخل من نحو ٢٩١ر٤ مليون جنيه الى نحو ٣١٢ مليون جنيه فيما بين بداية ونهاية الخطة بمعدل سنوى ١ر٤ ٪ ، كما يقدر أن يزداد فائض ميزان التحويلات الجارية من نحو ٢٨٣ مليون جنيه الى نحو ٣٢٣ مليون جنيه بمعدل سنوى ٢ر٧ ٪ ٠

ويسجل الانفاق الاستهلاكى النهائى الكلى معدل زيادة سنوى ٥ر٧ ٪ فى المتوسط ليصل الى ٢٣٩٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ من حجم قيمته ١٨١٨٢ر٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ، على أن يزداد الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص من نحو ١٤٥٥٠ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٨٦٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ بمعدل سنوى ٥ر١ ٪ والانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى من نحو ٣٦٣٠ر٥ مليون جنيه الى نحو ٥٣٢٠ مليون جنيه بمعدل زيادة سنوى ٧ر٩ ٪ ٠

وعلى هذا سينخفض معدل الاستهلاك النهائى الكلى أى نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٨٧ر٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٧٨ر٧ ٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ٠ كما ينخفض معدل الاستهلاك النهائى الخاص من ٧٠ر٢ ٪ الى ٦١ر٢ ٪ بينما سيظل معدل الاستهلاك النهائى الحكومى عند مستواه فى حدود ١٧ر٥ ٪ فيما بين بداية ونهاية الخطة ٠

كما سيزداد مستوى معيشة الانسان المصرى بمعدل نحو ٢ر٣ ٪ سنويا ٠ بخلاف نصيبه من الانفاق الاستهلاكى الحكومى وعلى الاخص التعليم والصحة اللذان يسهمان اسهاما مباشرا فى رفع مستوى المعيشة ٠

وستسمح المعدلات المخططة لزيادة الانفاق الاستهلاكى النهائى الكلى بزيادة كل من الادخار المحلى الاجمالى والادخار القومى الاجمالى من الناحية القيمية والنسبية على حد سواء ٠ اذ سيرتفع حجم الادخار المحلى الاجمالى من نحو ٢٥٤٥ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٦٤٦٥ مليون جنيه عام ١٩٨٧/٨٦ ٠ كما يرتفع معدل الادخار المحلى الاجمالى أى نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ١٢ر٣٪ الى ٢١ر٣٪ ٠ كذلك سيرتفع حجم الادخار القومى الاجمالى من نحو ٣١٢٠ مليون جنيه الى نحو ٧١٠٠ مليون جنيه ٠ كما يرتفع معدله من نحو ١٥ر١ ٪ الى ٢٣ر٣ ٪ فيما بين بداية ونهاية الخطة ٠ وبهذا تهدف الخطة الى تحقيق النمو المقترن بالاستقرار الاقتصادى ٠ اذ سيكون تمويل الاستثمارات المقررة فى تلك الخطة بقدر المستطاع عن طريق المدخرات الحقيقية وبحيث نتجنب التمويل عن طريق عجز الموازنة العامة للدولة أو التوسع فى الائتمان المصرفى ٠

وفيما يختص بالاستثمارات الثابتة فتستهدف الخطة الخمسية ١٩٨٢/٨٣ - ١٩٨٦/٨٧ تنفيذ برنامج استثمارى مكثف فى تكوين الاصول الثابتة يقدر حجمه الاجمالى للقطاع العام والخاص بنحو ٣٣ مليار من الجنيهات أى مايقرب من نحو ربع الناتج المحلى الاجمالى سنويا فى المتوسط وبنحو ٢٤٫٧ ٪ فى السنة الاخيرة ١٩٨٦/٨٧ ، وذلك بهدف الحصول على زيادة تقدر بنحو ٩٫٧ مليار من الجنيهات فى الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق ، ومعامل حدى لرأس المال يقدر بنحو ٣٫٤ ، وهو معامل قد لايبعد كثيرا عن المعاملات ذات الكفاءة فاذا اخذ فى الحسبان ان الخطة تشتمل على بعض المشروعات الكبيرة من البنية والخدمات الاساسية والتى لاتمثل دخلا مباشرا ولايظهر اثرها فى الانتاج والدخل فى تلك الخطة وانما يبظر بعد فترة أطول نسبيا ، بالاضافة الى ان بعض الاستثمارات المدرجة فى تلك الخطة سوف لاتدخل مرحلة التشغيل والانتاج خلال تلك الخطة بسبب طول الفترة الزمنية التى يحتاجها تنفيذ وتشغيل تلك الاستثمارات .

السيد الدكتور رئيس المجلس
السادة الاعضاء

ان اعتبار القوى البشرية طاقة ومورد يغذى الاقتصاد المصرى ويساعد على نموه وازدهاره لا عبء يثقل كاهلة ويعوق تقدمه ، لهو الخلفية العامة لنظرة المخطط المصرى لتلك القوى ، والقاعدة الاساسية التى بنيت عليها استراتيجيتها والتى ترمى الى بلوغ هدفين رئيسيين يمكن اجمالها فيما يلى :

أولا : تنمية الموارد البشرية كما وكيفا ، واستمرار محاولة رفع مستوى كفايتها ومهارتها الى اعلى الحدود .

ثانيا : الاستخدام الأمثل لتلك الموارد بما يعود بأقصى نفع ممكن على الوطن وأبنائه .

والسياسات التى اتخذت لتحقيق الهدف الاول تدور جميعها حول محورين أساسيين ، وان كان ذلك أوضح وأبرز فى السياسات طويلة الأجل ، هما :

- الحفاظ على القوى البشرية المنتجة وتدعيمها وزيادة حجمها مع الأخذ فى الاعتبار بعض الاهداف والسياسات الاجتماعية والاقتصادية الاخرى . ففى الوقت الذى سعت فيه الدولة التشريعات للحد من تشغيل الاحداث وتوفير فرص التعليم والتدريب لهم وعملت على تيسير خروج كبار السن على المعاش

ووفرت الأمن والضمان الاجتماعى ، قامت الدولة ببذل الجهود لخفض أرقام البطالة السافرة والمقنعة ، كما حاولت رفع معدلات النشاط والمساهمة فى الانتاج لبعض الفئات الاخرى .

(٢) - رفع مستوى القوى العاملة وزيادة كفاءتها ، وقد اعتمد تنفيذ هذه السياسة على وسيلتين تهدف أولاهما الى تنمية وتحسين قدرات العامل ذاتها وذلك عن طريق الخدمات التعليمية والثقافية والصحية والتربية وتهدف الثانية الى زيادة انتاجية تلك القدرات عن طريق تطبيق الطرق العلمية السليمة - فنيا وداريا - فى استخدامها .

أما هدف الاستخدام الأمثل للموارد البشرية فما كان يمكن تحقيقه الا عن طريق التخطيط العلمى الهادف الى تحقيق التوازن الكمى والنوعى والمكانى والزمنى بين جانبى العرض من تلك الموارد والطلب عليها . وتمدد هذه الموازنات يبرز حقيقة هامة هى ان سوق العمل ليست سوقا واحدة يكتفى بتحقيق التوازن بين اجمالى العرض واجمالى الطلب فيها لتفادى الاختناقات والاختلالات ، وانما هى عديد من الاسواق يتوقف بعضها على نوعية القوى العاملة المطلوبة ونوعية المعروض من هذه القوى . وتود ان نشير هنا الى أن سياسات ووسائل تحقيق الاستراتيجية فى مجال القوى العاملة هى بطبيعتها وفى الجزء الاكبر منها سياسات طويلة الأجل تركز على التأثير على كل من جانبى العرض والطلب .

ومنذ أواخر الستينيات بدأ الطلب الخارجى يتزايد وأصبح الآن يلعب دورا مؤثرا لايمكن اغفالة وهو ان كان - كالطلب المحلى طلبا مشتقا يتوقف على حجم وهيكل الانتاج المستخدم فى تحقيقه الا أنه قد يتوقف أيضا على العوامل السياسية التى تحكم العلاقات بين مصر والدول التى يعمل بها ، وكذلك المنافسة التى قد يلقاها من أبناء تلك الدول او العمالة الاجنبية الأخرى التى قد ترد اليها ولما كان تقييمنا لايجابيات وسلبيات عمل المصريين بالخارج ينتهى بنا الى تغليب الأولى على الثانية ، فان استراتيجية التنمية للقوى العاملة تقضى بفتح هذا الباب وتشجيع الراغبين فى السفر للعمل بالخارج مع العمل على تدعيم موقفهم التنافسى فى الاسواق الخارجية عن طريق رفع مستوى كفاياتهم ومهاراتهم بالتعليم والتدريب المناسبين فى مصر قبل خروجهم وعقد الاتفاقات واقامة التنظيمات واتخاذ الاجراءات الكفيلة برعايتهم وحماية حقوقهم فى الدول التى يعملون بها واستمرار توثيق علاقتهم بوطنهم ، ومع الاخذ فى الحسبان - وخاصة فى تخطيطنا الطويل الآجل - العوامل المؤثرة السابق الاشارة اليها ، واحتمالات تطورها فى المستقبل .

أما الطلب المحلى فقد قامت أجهزة التخطيط - بالتعاون مع معاهد ومراكز البحث العلمى المختلفة بعدة محاولات لتقدير حجمه فى السنوات المقبلة - حتى سنة ٢٠٠٠ - على مستويات مختلفة من التفصيل من حيث التقسيم المهنى والتقسيم الجغرافى . وهذه المحاولات - مستمرة دون توقف لتحسين التحليلات وللوصول الى توازنات أكثر دقة .

ولما كان العرض يتشكل أساسا بالعوامل الديموجرافية المحددة لحجم السكان وتركيبهم العمرى والنوعى ومعدلات النشاط النوعية لهم من جهة ، وبقدرات أجهزة التعليم والتدريب من جهة فقد كان من الطبيعى أن تكون مرونته منخفضة والتأثير فيه صعبا وان تكون السياسات الموجهة له طويلة الأجل ، ومن أهمها رسم سياسات القبول فى الجامعات وتقرير توزيع المقبولين على الكليات والاقسام والتخصصات المختلفة على ضوء نوعيات القوى العاملة اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية والانتاجية المستهدفة بالخطة القومية وخطط القطاعات والوزارات والهيئات المنبثقة عنها .

ونظرا لأن تخطيط القوى العاملة لتحقيق الاستخدام الامثل للموارد البشرية لايستطيع أن يغفل الاختلالات القائمة حاليا ، والناجمة عن غياب التوازنات فى الماضى ، والمتسببه - كليا أو جزئيا فى كثير من المشاكل والقضايا التى يعانى منها المجتمع والاقتصاد المصرى ، كالبطالة السافرة والمقنعة ، والهجرة من الريف وفائض الخريجين ... الخ ، فقد كان من الضرورى وضع السياسات واتخاذ الاجراءات التى يمكن أن تواجه بها مثل هذه المشكلات فى الآجل القصير ، والتى لاتتعارض مع ما يتخذ لمواجهتها وحلها نهائيا فى الأجل الطويل من تخطيط للاستثمارات وانشاء لمجتمعات جديدة (بما يترتب عليها من خلق فرص عمل واعادة توطين للقوى العاملة) وتخطيط سليم للتعليم والتدريب لتوفير النوعيات اللازمة من العمالة ... الخ . ولقد أثبت التدريب التحويلى أنه من انجع السياسات والاساليب لمواجهة الاختلالات فى سوق العمل فى المدة القصيرة خاصة اذا ما اقترن ببدايات تطبيق السياسات طويلة الآجل .

ان تحقيق أهداف وسياسات استراتيجية القوى البشرية سالفة الذكر يستلزم بطبيعة الحال اجراءات تنفيذية محددة وهياكل تنظيمية معينة ، بعضها قائم ويصلح دون تعديل ، والبعض الآخر قد يحتاج لتعديل أو تطوير ، والبعض الثالث قد لايكون موجودا ويلزم انشاؤه . وقد صدر العديد من التشريعات والقرارات اللازمة لتنفيذ المطلوب من جهة ولتمكين جهات الاختصاص ، كوزارة التخطيط ووزارة العمل والتدريب المهني ووزارة التعليم ومجلس اعلى للجامعات ... الخ من متابعة تنفيذ الاستراتيجية وتقييمه أولا بأول من جهة أخرى .

وقد لوحظ فى وضع استراتيجية القوى البشرية ضرورة ربطها بالتطورات العالمية فى هذا المجال وضرورة توسيع نطاق التعاون مع المنظمات والهيئات الدولية العالمية والمشتغلة بالجوانب المختلفة لشئون العمل والعمال .

والخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ تمكن بأهدافها وسياستها - المرحلة المقبلة فى تنفيذ هذه الاستراتيجية طويلة الآجل .

السيد الدكتور رئيس المجلس

السادة الاعضاء

المسألة استعرضت مع حضراتكم معالم التطور وأسس التنمية خلال السنوات الخمس الماضية وأن هذا الاستعراض وأن جاء فى شئ من التطويل فأنما كان ذلك لان الفترة القادمة تشكل خصائص واهداف خطة السنه الاولى ٨٢ / ٨٣

خطة عام ١٩٨٣/٨٢ :

ان احدى الاتجاهات الهامة لهذه الخطة - كما سبقت الاشارة - تتمثل فى زيادة الانتاج المحلى والحد من الاستيراد الخارجى بغرض البدء فى تصحيح كل من الاختلال الهيكلى الداخلى والخارجى والذى يعانى منه الاقتصاد المصرى ، ثم توزيع الموارد المخططة من الانتاج المحلى والواردات بين الاحتياجات الاستهلاكية للسكان لرفع مستواهم المعيشى وبين الاحتياجات الاستثمارية التى تفسح الطريق لتنمية الاقتصاد المصرى فى الخطة الخمسية القادمة وبين تكوين فائض مناسب من الانتاج المحلى لزيادة الصادرات .

وتأسيسا على هذا فمن المستهدف أن تزداد كل من الموارد والاستخدامات الكلية الحقيقية (بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١) من ٢٨٧٤٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٠٦٩٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل نمو سنوى ٦ر٨ % .

على أن هذه الزيادة فى الموارد سيكون مصدرها الأكبر هو الزيادة فى الانتاج والناتج المحلى الاجمالى ، اذ تهدف الخطة أن يزداد الناتج المحلى الاجمالى (بسعر السوق لعام ٨٢/٨١) من ٢٠٧٢٧ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٢٥٦٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل ٩ر٨ % . وترجع هذه الزيادة فى الناتج أساسا الى الزيادة فى الانتاج السلعى ، اذ تبلغ الزيادة فى الناتج السلعى نحو ٠ر١٠٣٦ مليون جنيه من مجموع الزيادة المخططة فى الناتج المحلى الاجمالى ، أى ما يكون نحو ٧ر٦١ % من مجموع تلك الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى فى تلك الخطة .

وستنمو قطاعات الصناعات الاستخراجية والتحويلية بمعدل ٩ ٪ وقطاع البترول الخام ومنتجاته بمعدل ٢٠٫٥ ٪ وقطاع الكهرباء بمعدل ٨٫١ ٪ وقطاع التشييد بمعدل ٨ ٪ وقطاع الزراعة بمعدل ٢٫٨ ٪ . وستنتج هذه الزيادة فى الناتج من الارتفاع بمستوى استغلال الطاقات الانتاجية القائمة ومن تنفيذ البرنامج الاستثمارى المستهدف للقطاعين العام والخاص فى تكوين الاصول الثابتة والذى يقدر حجمه بنحو ٤٫٥ مليار جنيه وبمعدل استثمار نحو ٢٤ ٪ .

أما فيما يختص بالواردات من السلع والخدمات فتهدف الخطة الى أن تزداد - فى مجموعها - من نحو ٨٠١٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٨١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ . بمعدل زيادة ١٫٥ ٪ . ويعنى هذا انخفاض الاقتصاد المصرى على الخارج مقاسا بمعدل الاستيراد أى نسبة الاستيراد من السلع والخدمات الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٣٨٫٧ ٪ الى نحو ٣٦٫١ ٪ . وقد خطط ذلك على أساس عدة اعتبارات يقع على رأسها ترشيد السلع الاستهلاكية المستوردة وعلى الاخص السلع الكمالية والترفية واحلال بعض المنتجات المحلية محل الواردات وربط استيراد السلع الاستثمارية بمتطلبات التكوين الرأسمالى الثابت من المكون الاجنبى وعدم الاستيراد من أجل الزيادة فى المخزون من المنتجات الخارجية وتسويق المخزون من المنتجات المحلية .

وقد وزعت الموارد المخططة والتى تتمثل فى الناتج المحلى الاجمالى والواردات من السلع والخدمات بين الاستخدامات المختلفة بحيث تضمن الخطة أحسن توزيع ممكن وفعال لتلك الموارد بين ما يخصص منها للوفاء بالاحتياجات الاستهلاكية للسكان بقصد رفع مستوى المعيشة من ناحية ، وبين الاحتياجات الاستهلاكية للحكومة بقصد تطوير وتوسيع الخدمات العامة وعلى الاخص الخدمات الاساسية كالتعليم والصحة باعتبارها مرتبطة ارتباطا مباشرا ووثيقا بالعملية الانتاجية وبالخدمات الاساسية للجماهير العريضة من ناحية ثانية وبين الاحتياجات الاستثمارية التى تفسح الطريق فى الخطة الخمسية القادمة لدفع تنمية الاقتصاد المصرى بشكل مضطرد ، من ناحية ثالثة وبين تنمية الصادرات المصرية من السلع والخدمات من الناحية الرابعة .

وقد خطط الاستهلاك النهائى الكلى على أن يزداد من نحو ١٨١٨١ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٩٢٦٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل زيادة ٥ر٩ ٪ ، على أن يزداد الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص من نحو ١٤٥٥١ مليون جنيه الى نحو

١٥٣٢٩ مليون جنيه بمعدل زيادة ٤ر٥ ٪ والانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى من ٣٦٣٠ مليون جنيه الى ٣٩٣١ مليون جنيه بمعدل زيادة ٣ر٨ ٪ .

وتسمح هذه الزيادة بخفض معدل الاستهلاك النهائى الكلى أى نسبة الانفاق الاستهلاكى الكلى الى الناتج المحلى الاجمالى من ٢ر٨٧٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٤ر٨٥٪ ، كما ينخفض معدل الاستهلاك النهائى الخاص من ٢ر٧٠ ٪ الى ٦٨ ٪ ومعدل الاستهلاك النهائى الحكومى من ٥ر١٧ ٪ الى ٤ر١٧ ٪ .

كذلك تسمح الزيادة المخطط فى الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص برفع مستوى المعيشة للانسان المصرى - أى مقدار ما يحصل عليه من السلع والخدمات بوحدات حقيقية - بمعدل نحو ٦ر٢ ٪ . وهذا بخلاف نصيب الفرد من الانفاق الاستهلاكى النهائى فى رفع مستوى المعيشة كالتعليم والصحة .

وفيما يختص بالاستثمارات الثابتة فقد استهدفت الخطة عام ١٩٨٣/٨٢ تكوين رأس مال ثابت يبلغ قيمته ٥٤٢١ مليون جنيه بمعدل زيادة ٩ر٥ ٪ عن حجم البرنامج الاستثمارى المنتظر تنفيذه عام ١٩٨٢/٨١ ومعدل استثمار أى نسبة التكوين الرأسمالى الثابت الى الناتج المحلى الاجمالى ٢٤ ٪ وكان عند هذا المعدل تقريبا فى السنة ١٩٨٢/٨١ .

وحتى يمكن البدء فى رسم سياسة بمقتضاها تصحيح الاختلال الهيكلى الخارجى وما انعكس ذلك فى تولد عجز كبير فى ميزان المدفوعات الجارى وزيادة فى حجم المديونية الخارجية ، فقد استهدفت الخطة بالاضافة الى ان تزايد الواردات من السلع والخدمات زيادة محددة تقتصر على ١ر٥ ٪ ان تزداد الصادرات من السلع والخدمات بمعدل ١٣ ٪ ، أذ خططت الصادرات من السلع والخدمات ان تزداد من نحو ٤١٠ر٦ مليون جنيه عام ١٩٨١ / ١٩٨٢ الى ٦١١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ .

هذا عن الصورة العينية للموارد والاستخدامات الكلية أما بالنسبة للمتغيرات المالية والاساسية الثلاث المتصلة أتصالا وثيقا بالموارد والاستخدامات العينية الكلية وهى " الادخار الاجمالى من الناتج المحلى الاجمالى " " والادخار القومى الاجمالى " والعجز فى ميزان المدفوعات الجارى فقد استهدفت الخطة ان يرتفع الادخار من الناتج المحلى الاجمالى والادخار القومى الاجمالى من الناحية القيمية والنسبية ، كما ينخفض فى ميزان المدفوعات الجارى من الناحية القيمية والنسبية أيضا .

فقد خطط أن يزداد الادخار من الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٢٥٤٦ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٣٠٢ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ كما ترتفع نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى أى " معدل الادخار المحلى الاجمالى " من نحو ١٢٫٣٪ الى ١٤٫٦٪ .

وأن يزداد الادخار القومى الاجمالى من نحو ٣١٢٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٣٧٤٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ ، كما ترتفع نسبته الى الناتج المحلى الاجمالى أى " معدل الادخار القومى الاجمالى " من نحو ١٥٫١٪ الى ١٦٫٦٪ .

وبالنسبة للعجز فى ميزان المدفوعات الجارى فسوف ينخفض هذا العجز من نحو ٢٠٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٥٨٠ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ بانخفاض قيمته ٤٥٠ مليون جنيه وبمعدل انخفاض ٢٢,٢ ٪ ، كما تنخفض نسبة العجز فى ميزان المدفوعات الجارى الى الناتج المحلى الاجمالى من نحو ٩,٨ ٪ الى ٧ ٪ .

تمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد :

تستهدف خطة ١٩٨٣/٨٢ أن يزداد الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد والذى يساوى مجموع الانفاق الاستهلاكى النهائى الكلى والانفاق على التكوين الرأسمالى الاجمالى من نحو ٢٣٣٣١ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٤٥٨١ مليون جنيه فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ بمعدل زيادة ٥,٤ ٪ . وتقدر نسبة الانفاق الاستهلاكى النهائى الكلى ٧٨,٤ ٪ من الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ مقابل نسبة ٧٨ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ .

وعلى ذلك تصل نسبة الانفاق على التكوين الرأسمالى الاجمالى الثابت ٢٢ ٪ من مجموع الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ مقابل نسبة ٢١,١ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ .

وسيمول الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد خلال خطة عام ١٩٨٣/٨٢ عن طريق المصدرين التاليين : -

الأول : الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق ، وهذا الناتج يمثل مجموع القوى الشرائية المتولدة من النظام الانتاجى المصرى فى شكل دخول عوامل الانتاج وعوامل رأس المال الثابت وصافى الضرائب غير المباشرة ، وسيسهم هذا المورد بما قيمته ٢٣٣٥٫٧ مليون جنيه أى ما نسبته ٩٥ ٪ من مجموع الوسائل المتاحة لتمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ مقابل ٢١٥٩٢ مليون جنيه ونسبة ٩٢٫٥ ٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ .

الثانى : صافى الاقتراض وصافى التحويلات من الخارج ، ويسهم هذا المورد بما قيمته ١٢٢٤ مليون جنيه أى ما نسبته ٥ ٪ من مجموع الوسائل المتاحة لتمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ مقابل ١٧٣٩ مليون جنيه ونسبة ٧٫٥ ٪ فى عام ١٩٨٢/٨١ .

ويبين الجدول التالى تمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ بالمقارنة بالمتوقع لعام ١٩٨٢/٨١ مقوما بأسعار السوق الثابتة لعام ١٩٨٢/٨١ .

جمهورية مصر العربية

وزير التخطيط

جدول (٢)

تمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢ بالمقارنة بالمتوقع لعام ١٩٨٢/٨١

(بأسعار السوق الثابتة لعام ٨٢/٨١ وبالمليون جنيه)

البيـــــان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	معدل النمو (%)	الاهمية النسبية (%) ٨٢/٨١	الاهمية النسبية (%) ٨٣/٨٢
وسائل التمويـــل					
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	٢٠٧٢٦٫٨	٢٢٥٦٢٫٠	٨٫٩	٨٨٫٨	٩١٫٨
صافى عوامل الدخل مع الخارج	٨٦٥٫٠	٧٩٥٫٠	ـ ٨٫١	٣٫٧	٣٫٢
الناتج القومى الاجمالى بسعر السوق	٢١٥٩١٫٨	٢٣٣٥٧٫٠	٨٫٢	٩٢٫٥	٩٥٫٠
صافى الاقتراض وصافى التحويلات من الخارج ٠	١٧٣٩٫٤	١٢٢٤٫٠	ـ ٢٩٫٦	٧٫٥	٥٫٠
الوسائل المتاحة لتمويل الانفاق النهائـــى الكلـى للاقتصـــاد	٢٣٣٣١٫٢	٢٤٥٨١٫٠	٥٫٤	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠
الانفـاق النهائـــى					
الانفاق الاستهلاك النهائى الخاص	١٤٥٥٠٫٧	١٥٣٢٩٫٣	٥٫٤	٦٢٫٤	٦٢٫٤
الانفاق الاستهلاكى النهائى الحكومى	٣٦٣٠٫٥	٣٩٣١٫٠	٨٫٣	١٥٫٦	١٦٫٠
مجموع الانفاق الاستهلاكى النهائى الكلى ٠	١٨١٨١٫٢	١٩٢٦٠٫٣	٥٫٩	٧٨٫٠	٧٨٫٤
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى	٤٩٥٠٫٠	٥٤٢٠٫٧	٩٫٥	٢١٫١	٢٢٫
الزيادة فى المخزون	٢٠٠٫٠	ـ ١٠٠٫٠	٠٠	٠٫٩	ـ ٠٫٤
مجموع التكوين الرأسمالى الاجمالى	٥١٥٠٫٠	٥٣٢٠٫٧	٣٫٣	٢٢٫٠	٢١٫٦
الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد	٢٣٣٣١٫٢	٢٤٥٨١٫٠	٥٫٤	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

ويعنى هذا ان خطة عام ١٩٨٣/٨٢ تستهدف زيادة درجة الاعتماد على الذات وتقليل درجة الاعتماد على الخارج ، اذ تزيد الاهمية النسبية للناتج القومى الاجمالى فى تمويل الانفاق النهائى الكلى للاقتصاد من ٩٢٫٥ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ الى ٩٥ ٪ ، بينما تنخفض تلك الاهمية النسبية لصافى الاقتراض وصافى التحويلات من الخارج من ٧٫٥٪ الى ٥ ٪ ، وهى بداية طيبة للخطة الخمسية القادمة نحو تصحيح الاختلال الهيكلى الخارجى أو على الاقل العمل على تخفيفه .

تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى :

من المتوقع أن يبلغ التكوين الرأسمالى الاجمالى خلال عام ٨٢/٨١ نحو ٥١٥٠ مليون جنيه ، منه ٤٩٥٠ مليون جنيه استثمارات ثابته بنسبة ٩٦٫١٪ من المجموع الكلى للتكوين الرأسمالى الاجمالى فى تلك السنة ونحو ٢٠٠ مليون جنيه للزيادة فى المخزون بنسبة ٣٫٩٪ وتقدر الاستثمارات الثابته للقطاع العام بنحو ٣٨٢٧ مليون جنية بنسبة ٧٤٫٥٪ ، بينما تقدر تلك الاستثمارات للقطاع الخاص بنحو ١٫١ مليون جنيه ونسبة ٢١٫٦٪ .

وتستهدف خطة عام ١٩٨٣/٨٢ استثمارات ثابته تقدر بنحو ٥٤٢١ مليون جنيه توزع بين ٤١٥٨ مليون جنيه للقطاع العام أى بنسبة ٧٦٫٨٪ من اجمالى التكوين الرأسمالى لتلك الخطة ، بينما يخص القطاع الخاص نحو ١٢٦٣ مليون جنيه بنسبة ٢٤٫٤٪ . جدول (٣)

وقد تم تحديد حجم الاستثمار وتوزيعه طبقا لمعايير وأسس ترد فيما يلى :

- زيادة معدلات نمو الانتاج خاصة الانتاج السلعى - مما يستلزم معه اعطاء أولوية لصيانة الطاقات الانتاجية القائمة بمعنى دعم استثمارات الاحلال والتجديد والتأهيل واعطاء أولوية ثانية لاستكمال المشروعات الجارى تنفيذها والتى قطعت شوطا طويلا فى التنفيذ واعطاء اولوية ثالثة للمشروعات الجديدة الحيوية التى يستلزمها التكامل والترابط بين القطاعات والانشطة المختلفة .

- دعم طاقات التصدير أو الحد من الواردات أو كليهما .

- تصحيح اوضاع الاقتراض الخارجى للحد من القروض القصيرة الاجل والاستخدام الامثل لباقى القروض بما يقلل تدريجيا عبء خدمة الديون الخارجية .

- زيادة فاعلية خدمات التنمية الاجتماعية خاصة فى مجالات الاسكان ، والتعليم ، والصحة ، ورعاية الشباب ، فالامر هنا لايعنى فقط دعم الاستثمارات الموجهة لهذه الخدمات بل لابد وأن يرتبط بما يجب ان تحظيه هذه الخدمات فى مجال التنمية البشرية والاجتماعية .

- تصحيح اوضاع توزيع الدخل بما يحقق رفع مستوى معيشة الطبقات محدودة الدخل وذلك بخلق فرص عمل منتجة تحقق زيادة حقيقية لافراد هذه الطبقات .

وقد جاء على راس قائمة الاولويات تلك المشروعات التى تهدف الى توفير متطلبات الغذاء والكساء وكذلك مواد البناء ليتسنى تنفيذ الخطة القومية للاسكان فضلا عن حجم التشييد فى مشروعات الخطة جميعها .

كما أعطيت أهمية كبيرة للمشروعات المنتجة للسلع التصديرية التى يتضح أثرها فى السنوات التالية لتلك الخطة جنبا الى جنب مع المشروعات المنتجة لسلع بديلة للسلع المستوردة . وفوق هذا كله كان التركيز على اختيار المشروعات ذات المكون الاجنبى الاقل خاصة المكون الاجنبى النقدى .

جدول (٣)

تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى فى خطة عام ١٩٨٣/٨٢
بالمقارنة بالمتوقع لعام ١٩٨٢/٨١

(باسعار السوق الثابتة لعام ٨٢/٨١ وبالمليون جنيه)

البيـــــان	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	معدل النمو (%)	الاهمية النسبية (%)	
				٨٢/٨١	٨٣/٨٢
تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى :					
الادخار القومى الاجمالى	٣١٢٠ر٠	٣٧٤٠ر٧	١٩ر٩	٦٠ر٦	٧٠ر٣
العجز فى ميزان المدفوعات الجارى	٢٠٣٠ر٠	١٥٨٠ر٠	ـ٢٢ر٢	٣٩ر٤	٢٩ر٧
تمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى	٥١٥٠ر٠	٥٣٢٠ر٧	٣ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
التكوين الرأسمالى الاجمالى :					
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى فى القطـــاع العـــــام	٣٨٣٧ر٠	٤١٥٨ر٠	٨ر٤	٧٤ر٥	٧٨ر١
تكوين رأس المال الثابت الاجمالى فى القطـــاع الخـــــاص	١١١٣ر٠	١٢٦٢ر٧	١٣ر٥	٢١ر٦	٢٣ر٧
تكوين رأس المال الثابت	٤٩٥٠ر٠	٥٤٢٠ر٧	٩ر٥	٩٦ر١	١٠١ر٩
الزيـــادة فى المخـــــزون	٢٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٠٠	٣ر٩	ـ١ر٩
التكوين الرأسمالى الاجمالى	٥١٥٠ر٠	٥٣٢٠ر٧	٣ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

ويمول التكوين الرأسمالى الاجمالى خلال خطة عام ١٩٨٣/٨٢ من المصدرين الأساسيين التاليين :-

- الادخار القومى الاجمالى ، وتقدر قيمته بنحو ٣٧٤١ مليون جنيه خلال خطة عام ١٩٨٣/٨٢ أى ما نسبته ٧٠٫٣ % من مجموع الموارد المتاحة لتمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى ، وذلك مقابل نحو ٣١٢٠ مليون جنيه ونسبة ٦٠٫٦ % خلال عام ١٩٨٢/٨١ .

- العجز فى ميزان المدفوعات الجارى ، وتقدر قيمته بنحو ١٥٨٠ مليون جنيه خلال خطة عام ١٩٨٣/٨٢ أى ما نسبته ٢٩٫٤ % من مجموع الموارد المتاحة لتمويل التكوين الرأسمالى الاجمالى ، وذلك مقابل نحو ٢٠٣٠ مليون جنيه ونسبة ٣٩٫٤ % خلال عام ١٩٨٢/٨١ .

ويدل هذا النمط التمويلى للتكوين الرأسمالى أيضا على زيادة درجة الاعتماد على الذات وانخفاض درجة الاعتماد على الخارج ، اذ سينخفض التمويل الخارجى من نحو ٣٩٫٤ % عام ١٩٨٢/٨١ الى نحو ٢٩٫٢ % عام ١٩٨٣/٨٢ ، بينما يرتفع التمويل القومى من نحو ٦٠٫٦ % الى نحو ٧٠٫٣ % .

السيد الدكتور رئيس المجلس
السادة الاعضاء

تحدثت الى حضراتكم عن الاطار العام لخطة التنمية للسنوات الخمس القادمة ، وعن أهم ملامح خطة عام ١٩٨٣/٨٢ ، وفى ختام حديثى أدعو الله عز وجل أن يوفقنا جميعا الى ما فيه خير مصر قيادة وشعبا .